اتجاهات الصحافة العراقية إزاء الإصلاح السياسي

دراسة تحليلية في الجرائد العراقية (الصباح ، العدالة ، المشرق ، التآخي) للمدة من ٢٠١٦/٤/١ إلى ٢٠١٦/٦/٣٠

د. فتح الله غازي اسماعيل حاجي
كلية الاسراء الجامعة/ قسم الاعلام

المستخلص

تعد المقالات والاعمدة الصحفية المنشورة في مواقع الصحف اليومية الصادرة في العراق والتي تحضى بمتابعة الجمهور اليومية من الوسائل المهمة التي تسهم في توعية الشعب بمفهوم الاصلاح السياسي والحث عليها والعمل بها ، لذا يسعى هذا بالبحث دراسة اتجاهات الصحف العراقية الصباح ، المشرق ، العدالة ، التآخي ازاء تلك الموضوعة ، اذ اتبع الباحث المنهج المسحي باسلوب تحليل المحتوى والمقارنة وبين نتائج كل من تلك الجرائد مع بعضها وبيان اهتمام كل منها بالموضوعات المختلفة للاصلاح السياسي وأنواعه بصورة عامة وهو ما يمثل الفئات الرئيسة للتحليل ، واهتمام كل منها بالموضوعات الخاصة التي تمثل الفئات الفرعية المنبثقة من الفئات الرئيسة ، ويسعى هذا البحث التعرف على اتجاهات الصحف العراقية الصباح ، المشرق ، العدالة ، التآخي ، للمدة من ٤/١ الى ٢٠١٦/٦/٣٠ ، وقد خلص البحث الى اهتمام جريدة الصباح والعدالة بالاصلاح الدستوري ، مقابل اهتمام جريدتي المشرق والتآخي بالاصلاح المالي والاداري، اما اصلاح الاداء الحكومي فقد أُهتم به كلٌّ من جريدتي الصباح والمشرق ، بينما لم نجد اهتماما واسعا بالاصلاح الامني والمجتمعي نظراً لمجيئه في المراتب المتآخرة في مجتمع البحث اجمالا .

الكلمات المفتاحية:اتجاهات ، الصحافة العراقية ، الاصلاح السياسي ،الجرائد العراقية

Iraqi Press Trends Towards Political Reform:
An analytical study in the Iraqi newspapers (Alsbah, Aleadalat, Almushriq, Altaakhi)

Dr. Fathallah Ghazi Ismail Haji
College of Isra University / Department of Media
Fatahhg1967@gmail.com

Abstract:

The press articles and columns published in the websites of newspapers , a daily published in Iraq, which Thoudy daily follow -up of the Iraqi public of the important means contributing to the awareness of the people in the concept of political reform inciting and work out, so it seeks research study Iraqi newspapers ALSabah trends, ALadalla, ALMashreq , ALTakee towards those established, as researcher follow the survey method - style content analysis and comparison of the results of each of these newspapers with each statement of interest in

each of which the various topics of political reform and types in genera , which Maimthel the main categories of Lth Yale, and the attention of each special topics that represent the sub - categories that emerged from the main categories, this research seeks to identify trends in Iraqi newspapers ALSabah trends, ALadalla, ALMashreq , ALTakee, for a period of 1/4 to 30/6/٢٠١٦,and research found interesting Al - Sabah and the ALadalla of constitutional reform, in exchange for the attention of the newspapers Mashreq and the ALTakee of financial and administrative reform, while the reform of the government 's performance has been interested in it from my newspaper Al- Sabah and the Levant, while we did not find widespread attention security and societal reform due to the coming of the ranks late in the research community in total.

Key Words: Trends, Iraqi Press , Towards Political, Iraqi newspapers

المقدمة:

إنّ دعوات بعض زعماء الكتل السياسية التي اطلقوها مؤخراً بصدد الاصلاح السياسي في العراق احدثت انعطافة في الاداء السياسي الذي مضى عليه اكثر من اربعة عشر عاما وشكل مرحلة من الحراك السياسي الجديد حتى وصل إلى اعتصام عدد من اعضاء مجلس النواب العراقي في قبة البرلمان لايام مطالبين بالاصلاح ليتم فيما بعد تشكل كتلة برلمانية اصلاحية وصل عددهم مئة عضو من مجموع العدد الكلي (٣٢٥) عضواً – أي ثلث البرلمان- وصاحب هذه الاعتصامات البرلمانية تظاهرات جماهيرية كبرى هيأت الراي العام وحشدت الجماهير في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد والساحات الكبرى في المحافظات الاخرى وصولا إلى دعوات القادة السياسيين إلى تعزيز المطالبة بالاصلاح الذي لم يلق استجابة حكومية بهذا الخصوص ، مما دعى الامر إلى زحف الجماهير عبر جسر الجمهورية تجاه المنطقة الخضراء والاعتصام حول اسوارها ، وانتهى باقتحام المنطقة الخضراء عبر بوابة وزارة الخارجية رقم (٢) إذ استقر بهم المطاف في القاعة الرسمية لمجلس النواب الذي اصبح موضع سخرية والتقاط الصور عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ووقوع بعض السياسيين بيد الجماهير الغاضبة لمحاولة خلق ضغط شعبي على البرلمان والحكومة لتحقيق الاستجابة لمطالب الاصلاح المرجوة ، والتي فرضت نفسها على اجندات اهتمامات وسائل الاعلام العراقية بما فيها (الصحف) وبمختلف توجهاتها، حتى اصبح الحديث في الاصلاح السياسي محط اهتمام الراي العام.

وقد تناول الباحث في هذا البحث اتجاهات الصحف في هذه المدة ازاء قضايا الاصلاح السياسي من اجل تحقيق جنبة حقيقية للاصلاح، وصلت إلى استجواب بعض الوزراء واقالتهم واستجواب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمطالبة بإقالتها.

أولا : مشكلة البحث :

تعد المقالات والأعمدة الصحفية إحدى أهم الفنون الصحفية التي تسهم في إرساء الموضوعات السياسية ضمن المضامين الاتصالية التي تحملها في المجال السياسي ومنها بالتحديد موضوعة الإصلاح إذ يتوقف على الجرائد العراقية مسؤولية التعريف والنهوض بمفهوم الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري للوصول إلى حالة من الوفاق الوطني لتحقيق التنمية الشاملة كإعادة النظر بقوانين الانتخابات ومجموعة القوانين التي تحتاج إلى التعديل والإصلاح والتطوير ضمن منظومة الحريات العامة ، ومن هنا تكمن مشكلة البحث التي تسعى للبحث والإجابة عن التساؤل الرئيس الأتي ؟

- ما اتجاهات الأعمدة والمقالات في الجرائد العراقية (الصباح ، العدالة ، المشرق ، التآخي) إزاء الإصلاح السياسي ؟، وينبثق من ذلك التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية أخرى وهي:

١- ما اتجاهات الصحف العراقية ازاء الاصلاح الدستوري ؟
٢- ما اتجاهات الصحف العراقية ازاء الاصلاح الاداري والمالي ؟
٣- ما اتجاهات الصحف العراقية ازاء الاصلاح الامني والمجتمعي ؟
٤- ما اتجاهات الصحف العراقية ازاء الاداء الحكومي واستقلاليته ؟

ثانيا: أهمية البحث :

تنطلق الأهمية العلمية لهذا البحث بتقديمه رؤية واضحة عن مفهوم الإصلاح السياسي في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العراق والجوانب الإصلاحية التي برزت التي تم التأكيد عليها لعلاقتها في التأثير على السياسة العامة والرأي العام وتوجهاته .

أما الأهمية التطبيقية للبحث فتنطلق من أهمية المقالات والأعمدة الصحفية المنشورة في الجرائد العراقية أولاً ، ومن أهمية الموضوعات التي تناولتها في جانب الإصلاح ثانياً ؛ لما لها الأثر في تكوين الحراك الشعبي للجمهور - تدعيمه أو تحويله أو تغييره ، أو وتوسيع المشاركة السياسية وتشكيل الرأي العام نحو موضوعات تدعم وتعمق مفهوم الإصلاح السياسي وانعكاس ذلك على الصورة المستقبلية ومجمل النظام السياسي في البلد ، وأيضاً تكمن الأهمية التطبيقية للبحث في المساهمة في زيادة وعي وتسليط انتباه القائمين على تلك الجرائد نحو الخط العام لما يتم نشره ، وما يفترض ان تعززه وتقوم به وتتبناه .

ثالثا : أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التحقق من اتجاهات الأعمدة والمقالات الصحفية في الجرائد العراقية (الصباح ، العدالة ، المشرق ، التآخي) للمدة من ٢٠١٦/٤/١ إلى ٢٠١٦/٦/٣٠ ، وينبثق من ذلك الهدف الرئيس هدف فرعي وهو الوصول الى اتجاهات الصحف العراقية ازاء الاصلاح الدستوري ، والاداري والمالي والاصلاح الامني والمجتمعي واصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته.

رابعاً : المفاهيم والمصطلحات :

١- الاتجاه: مجموعة الاستعدادات التي تبديها الصحف العراقية اتجاه موضوع الاصلاح السياسي والتي قد تكون شعورية أو لا شعورية وتتخذ طابعا شموليا وذلك في علاقة الجريدة بتلك الموضوعة .
٢- الإصلاح السياسي : هو تحسين وضع أو تعديل خطأ، أو ردع فاسد ، يسعى للتغيير بهدف معالجة بعض المشاكل و الأخطاء دون المساس بأساسيات النظام السياسي والاطاحه به ، فهو احدى الضرورات المهمة لتحسين مستوى المعيشة وغالباً ما يتضمن إصلاح السياسات الإقتصادية، و الخدمات المدنية، و الإدارة المالية العامة.

خامساً : منهج البحث ونوعه :

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية من حيث وصف اتجاهات الإصلاح التي اتخذتها الجرائد العراقية ، وقد استعان الباحث بالمنهج المسحي بشقيه الوصفي والتحليلي للوصول إلى أهداف البحث ، ولجأ الباحث في مجال تحليل الأعمدة والمقالات إلى استخدام احد أنواع المنهج المسحي وهو المسح الشامل الذي يهدف إلى دراسة جميع وحدات مجتمع البحث .

سادساً: مجتمع البحث وعينته :

يتألف مجتمع البحث من الجرائد العراقية الصادرة بصورة منتظمة والتي تعنى بالشأن العراقي ، إلا ان الباحث قد عمد إلى تحديد عدد من الجرائد العراقية تم اختيارها بصورة العينة القصدية (العمدية) وهي إحدى أهم أنواع العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية) التي يتم اعتمادها في البحوث الإعلامية ، وقد تمثلت الجرائد المختارة مختلف انماط الملكية الصحفية في العراق وهي كالاتي :

١- جريدة الصباح : جريدة تصدر عن شبكة الاعلام العراقي ، تمول من المال العام .
٢- جريدة العدالة: جريدة يومية تصدر وتمول من شركة مجموعة العدالة للصحافة والطباعة والنشر المجلس الأعلى الإسلامي العراقي رئيس مجلس ادارتها عادل عبد المهدي .
٣- جريدة المشرق : جريدة يومية سياسية تصدر في بغداد رئيس مجلس ادارتها وممولها غاندي محمد عبد الكريم الكسنزاني .
٤- جريدة التآخي: هي جريدة يومية سياسية تصدر وتمول عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق .

وقد قام الباحث باستخدام اسلوب المسح الشامل من اجل مسح جميع المقالات والاعمدة الصحفية لمجتمع البحث المذكور اعلاه ، اذ يعد اسلوب المسح الشامل احد انواع الاساليب المسحية للمنهج الوصفي ، ويعد الانسب لدراسة المجتمعات التي من الممكن الوصول الى جميع مفرداتها واخضاعها للبحث والتحليل في حدود ما يسمح به الوقت والجهد والامكانات ، وقد نتج عن ذلك المسح تحديد اجمالي المقالات والاعمدة الصحفية في جريد الصباح بـ (٨٨) مقالا وعمودا صحفياً، و(٧٢) لجريدة العدالة، و(٨٤) لجريدة المشرق، (١٣٣) لجريدة التآخي ، وقد بلغ اجمالي عدد المقالات والاعمدة الصحفية الخاضعة للبحث والتحليل (٣٧٧) مفردة .

سابعاً : حدود البحث :

١- الحدود الموضوعية : تمثلت الحدود الموضوعية للبحث في موضوعة الإصلاح السياسي في المجال الدستوري، والمالي والاداري، والامني والمجتمعي، والاصلاح الحكومي واستقلاليته في الجرائد العراقية .
٢- الحدود المكانية : تمثلت في البحث في إطار المقالات والأعمدة المنشورة في جرائد (الصباح ، العدالة ، المشرق ، التآخي) التي تصدر في العراق .
٣- الحدود الزمانية : تمثلت بالمدة الممتدة من ٢٠١٦/٤/١ – ٢٠١٦/٦/٣٠ وهي المدة التي تزامنت مع دخول المتظاهرين إلى المنطقة الخضراء وتصاعدت الأصوات إزاء الإصلاح السياسي

ثامناً : أدوات البحث :

١- **الملاحظة :**استخدم الباحث الملاحظة العلمية كأداة تمهيدية من أدوات البحث لجمع المعلومات التي تعتمد على المراقبة وإعطاء فرصة لدعم البحث بالمعلومات، عبر تتبع وقراءة المقالات والاعمدة في الصحف لعراقية الخاضعة للبحث والتحليل .
٢- **استمارة تحليل المحتوى :** تُعدّ استمارة تحليل المحتوى الأداة الرئيسة المستخدمة في هذا البحث لتحليل مضمون الاعمدة والمقالات في الصحف المذكورة اعلاه ، فقد تم تصميم هذه الاستمارة بما يلبي أهداف البحث ، إذ مرت عملية بناء استمارة التحليل بخطوات عدة تمثلت بالاتي:

- **الخطوة الأولى** :الدراسة الاستطلاعية وهي بمثابة مرحلة تمهيدية، إذ لجأ الباحث إلى خطوة أولية قبل البدء بتصميم الاستمارة وذلك بإجراء تحليل أولي على عينة صغيرة من الاعمدة والمقالات لغرض معرفة وحدات التحليل التي ستتخذ أساسا للتصنيف، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من تلك المضامين بنسبة (١٠%) ، وتم مراجعة مضامينها الاتصالية بدقة وإمعان من اجل الإحاطة بالإطار العام وقد ساعدنا هذا التحليل على تحديد وحدات التصنيف وفئاته لأغراض العد والقياس، وتوصيف استمارة التحليل وجدولة الفئات.
- **الخطوة الثانية** : تحديد فئات التحليل ووحداته ، إذ يتطلب أسلوب تحليل المضمون تحديد فئات ووحدات التحليل التي تُعد الأساس في العد والإحصاء ، وقد وجد الباحث إن أكثر الفئات ملائمة لموضوع البحث في فئة " ماذا قيل؟ " وهي أكثر الفئات عمومية في دراسة تحليل المحتوى اذ تجيب عن السؤال المتعلق بـ "علام تدور مادة الاتصال؟" وهو السؤال الأساس الذي اثاره الباحث عند اجراء عملية التحليل لتحديد ما الموضوعات المكرسة في المضمون الاتصالي؟ ،ثم تم تحديد وحدة الموضوع كأحد الوحدات المستخدمة في معرفة اتجاهات المضامين الاتصالية والتي يمكن ان تعطي نتائج مرضية تحقق أهداف البحث ، وبعدها إحدى الدعامات الأساسية في تحليل الرسائل الاتصالية [١]، وقد حدد الباحث في أداة التحليل (٤) فئات رئيسة (٢٤) فئة فرعية ليصبح العدد الكلي لمجموع الفئات الرئيسة والفرعية (٢٨) فئة [*٢] .

تاسعاً : الصدق والثبات :

- صدق استمارة تحليل المحتوى : قام الباحث بالتحقق من صدق التحليل لمعرفة مدى صلاحية أداة التحليل من إعطاء نتائج موضوعية ودقيقة وممثلة للظاهرة موضوع البحث والتي يراد تحليلها واستخلاص نتائج يعول عليها ومن ثم تعميمها ، وسعى الباحث للتحقق من الصدق الظاهري الذي يعبّر عن مدى اتفاق المحكمين بعرض استمارة التحليل على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها والأخذ بتعديلات المحكمين(**)[٣] وأسفر التحكيم حصول الأداة على درجة اتفاق بلغت (٨٥%) وأتضح إنّ معظم الفئات جيدة وملائمة وتحمل صدقاً ظاهرياً وملائمة للتطبيق وكما بالجدول (١) .

الجدول (١)

الصدق الظاهري لأداة تحليل المحتوى وفقاً لآراء المحكمين

ت	إجابة التحكيم / أسم المحكم العلمي	عدد الفئات التي وافق عليها	عدد الفئات التي لم يوافق عليها	عدد الفئات التي طلب تعديلها أو إضافتها	الدرجة النهائية التي حصلت عليها الفئات (* * *)
١.	أ.م زكي حسين الوردي	٢٦	-	٢	%٩٢.٨٦
٢.	أ.م.د حافظ علوان حمادي	٢٤	-	٤	%٨٥.٧١
٣.	أ.م.د حسين دبي	٢٥	-	٣	%٨٩.٢٩
	المجموع	٧٥	٠	٩	%٢٦٨.٨٦

حساب درجة صدق الاستمارة $= \frac{\text{مجموع الفئات التي اتفق عليها المحكمين}}{\text{مجموع الفئات الكلية} \times \text{عدد المحكمين}} \times 100 =$

$$0.89 = \frac{75}{84} = 100 \times \frac{75}{3 \times 28}$$

- ثبات استمارة تحليل المحتوى : هو تكرار تطبيق الأداة على المفردات نفسها في الظروف نفسها والوصول إلى نتائج مماثلة، ويتفق مفهوم الثبات مع مفاهيم أخرى تؤدي إلى المعنى نفسه وهي الاتساق أو الدقة أو الاستقرار، وهناك طرق عدة للتحقق من ثبات التحليل وهي :

أ- **الاتساق أو الثبات بين الباحث نفسه عبر الزمن :** أي إعادة التحليل من قبل الباحث بعد مرور شهر من الانتهاء من التحليل الأول، وقد توصل إلى ما يقارب نتائج التحليل الأول بدرجة عالية ، وتم حساب معامل الثبات وفق معادلة هولستي(***) على النحو الآتي:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\text{م}}{\text{ن}1+\text{ن}2} = \frac{2\times 26}{28+28} = \frac{52}{56} = 0.92$$

وهي نسبة عالية لتأكيد ثبات التحليل .

ب- **الاتساق أو الثبات بين محلل آخر :** أي قيام باحثين بالعمل بشكل مستقل بإجراء التحليل على المضمون نفسه باستخدام الفئات والوحدات نفسها؛ فإذا ما توصلا إلى النتائج نفسها فقد تحقق الثبات ، إذ قام الباحث بإجراء الاتساق بين المحللين المختلفين وإعطائها إلى محلل آخر(****)°من ذوي الاختصاص وتم تحليلها ومن ثم إجراء نسبة الاتساق وفق معادلة هولستي .

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\text{م}}{\text{ن}1+\text{ن}2} = \frac{2\times 24}{28+28} = \frac{48}{56} = 0.85$$

وهي نسبة جيدة لتأكيد الثبات في معظم حالات البحث[٢]

المبحث الثاني
الاصلاح السياسي : المفهوم والمجالات

اولا: مفهوم الاصلاح:

يعد مفهوم الاصلاح ترجمة للكلمة الانجليزية (refrom) ، وقد انتشر هذا المفهوم وبدا يستخدم على نطاق واسع في السنة الثالثة للدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤-٢٠١٨) في العملية السياسية في العراق ، سواء كان ذلك على مستوى القادة السياسيين او وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني، بل حتى في اوساط الراي العام العراقي.

ثانيا: مفهوم الاصلاح السياسي :

يشير مفهوم الاصلاح السياسي (Political Reform) إلى خلق الاداة الفعالة للقيام باصلاح في النظام السياسي او الدستور او النظام العام في بلد من البلدان[٣]

ثالثا: مجالات الاصلاح السياسي في العراق :

تعد الديمقراطية هي جوهر عملية الاصلاح السياسي ، وكل دعوات الاصلاح السياسية تصب في بوتقة واحدة هي تحقيق الديمقراطية ، التي تعدّ شرط ضرورة وليست شرط كفاية لعملية الاصلاح السياسي[٤] ، والديمقراطية نظام تكون فيه الحرية هي القيمة العظمى والاساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه عن طريق التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات ، وتقوم على احترام الحقوق الفكرية والتعبير عن

الراي للجميع مع وجود مؤسسات تشريعية وقضائية مستقلة، وتكون الحكومة خاضعة للمسائلة الدستورية والشعبية ووجود احزاب سياسية مختلفة التوجهات الفكرية والايدلوجية [٥]، ومع وجود دستور ديمقراطي وقوانين معبرة عن ارادة الشعب والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات دورية عادلة ودعم حقوق الانسان والقضاء على الفساد في مختلف قطاعاته [٦] ويمكن تمثيل مجالات الاصلاح السياسي بالاتي :

١- **التعديلات الدستورية** : يعد الدستور القانون الاساسي للدولة والعقد الاجتماعي بين القادة والشعب، وذلك لا بد أن يعكس الدستور المشاركة الشعبية في الحكم وحق الشعب في اختيار قياداته بالانتخاب الحر المباشر[٧]، لذا فان التعديلات الدستورية تحقق استقامة في المسار السياسي لبعض العقبات السياسية التي تخلق ازمات سياسية تنعكس سلبا على استقرار البلد. وهذا ما دعا له عدد من السياسيين و رؤساء الكتل السياسية المشاركين في العملية السياسية.

٢- **اعادة النظر بقوانين الانتخابات (العملية الانتخابية) :** تعتمد عملية التحول السياسي الديمقراطي[٨] على العملية الانتخابية التي تعّد اهم المؤشرات الحقيقية للتعبير الامثل عن ثقافة المجتمع سياسياً وتفويض من يمثله في ادارة الحكم عبر انتخابات حرة مباشرة تنافسية وهذا ما يعطي الحق الوطني للمواطنين في ممارسة حقوقهم لصناعة القرار السياسي وتدعيم دورهم في صياغة واقعهم ومستقبلهم ، وهذا ما يحتاج إلى نزاهة وشفافية الانتخابات فضلاً عن وجود قوانين انتخابية تحقق الرغبة الشعبية في وصول ممثليهم إلى المجلس النيابي او في مجالس المحافظات لتحقيق معايير نزاهة الانتخابات وانهاء مظاهر الفساد وجدية عمل الاشراف القضائي للحفاظ على ثقة الناخبين وتوافدهم على المراكز الانتخابية وانهاء الهيمنة الحزبية والكتل السياسية على الانتخابات التي تؤدي إلى اعاقة شفافيتها ونزاهتها وتوفير بعض الضوابط الرقابية للعملية الانتخابية.

٣- **استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات :** يتطلب نزاهة الانتخابات إستقلالية عمل المفوضية العليا (المستقلة) التي تعبر عن نفسها بالمستقلة عن طريق ايجاد جهاز اداري يوفر الشفافية المطلقة فيما يتعلق باجراء الانتخابات واعلان النتائج النهائية لتكون معبرة عن ارادة الشعب (الناخبين) وتحرير المفوضية من حالة التقاسم الحزبية والمحاصصة السياسية في توزيع مناصب بين المفوضين والدوائر التابعة لها ليتم فيما بعد انتاج حكومة شعبية لا حكومات حزبية تراعي مصالحها الحزبية عن طريق وجودها في الحكومة على حساب مصالح الشعب ومنع شراء الاصوات الانتخابية واستخدام المال السياسي والابتعاد عن تسويف اعلان النتائج والالتزام بوعدها المحدد لتحجيم نوايا التلاعب بالاصوات والحد من تزوير صناديق الانتخابات.

٤- **محاربة ظاهرة الفساد الاداري والسياسي والمالي :** إن دعوات الاصلاح السياسي تقتضي ضرورة محاربة الفساد بإشكاله المتعددة وصوره المختلفة ، وغياب ممارسة مبدأ الديمقراطية الحقة سبب انتشار الفساد الذي امتد من العمل السياسي إلى الاداري والمالي حتى وصل إلى المجال الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية وهذا ما يهدد انهيار المجتمع بأكمله ، ويقترن الفساد بالإعمال غير الشرعية التي تهدف إلى الاستيلاء على المال العام لتحقيق منافع خاصة كالرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ إلى جانب المحسوبية، الوساطة، وتدعيم مراكز القوى [٩].

ويعرف البنك الدولي مفهوم الفساد بانه

"اساءة استعمال الوظيفة العامة للحساب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد او اجراء مناقصة عامة ، كما يتم عندما تحقق ارباح معينة خارج اطار القوانين ، كما يمكن أن يتم الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة في تعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة [١٠].

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الفساد موجود في المجتمعات والحكومات ولكن الاحزاب السياسية الحاكمة التي تريد أن تمول عملها عن طريق وجودها في السلطة فتلجأ إلى اساليب متعددة تصل بالنتيجة إلى الفساد وهذا ما واجهته العملية السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٦ حتى الان ٢٠١٧ لاعتماد مبدأ المحاصصة الحزبية في تشكيل الحكومة مما دعي إلى فرصة انتهاز الوجود في السلطة او الحقائب الوزارية التي توزع على الاحزاب بجعل الوزارة بمثابة باب لكسب المال غير الشرعي (الحزبي السياسي) .

وعرف فيما بعد بظاهرة بيع المناصب الحكومية (الوزارات) وغيرها عن طريق بورصات سياسية بين الاحزاب المتقاسمة للسلطة ، وهذا النوع من الفساد يرتبط بالفساد السياسي الذي يؤدي إلى اهدار الاموال العامة وضياع حق المواطنين[١١].

٥- قوانين حرية الصحافة والاعلام ومنح حق الحصول على المعلوم : لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية دون وجود وسائل اعلام لها امكانية توفر المعرفة للجمهور وتدافع عن مصالحه العامة ولهذا لا بد من تحرير الاعلام من تبعية النظام السياسي وهذا اهم شروط تحقيق الديمقراطية فضلا عن ضرورة اصدار قانون يمنح الصحفي حق الحصول على المعلومة للحد من ظاهرة الفساد وتفعيل الدور الرقابي للاعلام الإستقصائي ليقف مساندا لتقويم الاداء الحكومي ورقيبا لها.

٦- استقلالية القضاء : هيمنة السلطة التنفيذية تؤدي إلى اختلال واضح بين السلطات الثلاث مما يؤثر على استقلالية السلطة القضائية وادائها لمهامها المنوطنة بها على الرغم من الضمانة الدستورية لاستقلاليتها الا أن هذا الاستقلال مقيد ومحكوم عليه بعوامل واعتبارات سياسية واخرى حزبية.

٧- احترام حقوق الانسان ، اقرار قانون العفو العام وانهاء الاعتقالات العشوائية : لأهمية حقوق الانسان فلا بد أن توضع ضمن اوليات الاصلاح السياسي في العراق ، إذ تعّد الاساس الحيوي الذي لا يمكن بدونه تحقيق الديمقراطية الحقيقية ، كون احترام وحماية حقوق الانسان ضمانة اساسية لحماية الديمقراطية وتحقيق فاعليتها واستمرارها ، بل تطويرها ايضا[١٢] ، واصدرت لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة قرارا عام ١٩٩٩ يؤكد على المبادىء الاساسية للحكم الديمقراطي ، مشددا على التداخل بين الشكل الديمقراطي للحكومة وحقوق الانسان ، والنص على أن الديمقراطية تعني التحقيق الكامل لجميع حقوق الانسان ، وتطوير مفهوم حقوق الانسان إلى ما يسمى بالحق في الحكم الجيد او الرشيد الذي يعتمد على متطلبات الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد والمشاركة السياسية للمواطنين، وايضا الاصلاح التشريعي والقضائي [١٣] .

الصحافة العراقية والاصلاح السياسي:

شهدت الساحة العراقية تنوعاً في اصدار الصحف عقب التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ ادى إلى تنوع الافكار وتعدد الاتجاهات ، ما بين اصدار صحف حزبية و قومية وخاصة وصحف اخرى تمول من المال العام كصحف (دولة).

وقد تناولت هذه الصحف موضوعات عديدة تمتعت بحرية النشر والكتابة والتعبير عن الرأي ، فضلا عن بعض الصحف تحددت سياستها وفق سياسة وايديولوجية الحزب الذي تمثله ويمولها ، مما جعلها تستمد معايير تقييم الاخبار والموضوعات من سياسات وتوجيهات النظام السياسي.

المبحث الثالث

الدراسة التحليلية للجرائد العراقية : الصباح ، العدالة ، المشرق ، التآخي

أولاً : اتجاهات مقالات وأعمدة جريدة الصباح إزاء الإصلاح السياسي :

الجدول (٢)

الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة الصباح

ت	الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح السياسي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**الاصلاح الدستوري**	٢٨	%٣١.٨٢	الاولى
٢.	**الاصلاح** الحكومي	٢٥	%٢٨.٤٠	الثانية
٣.	**الاصلاح المالي والاداري**	٢٣	%٢٦.١٤	الثالثة
٤.	الاصلاح **الامني والمجتمعي**	١٢	%١٣.٦٤	الرابعة
	المجموع	٨٨	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الرئيسة لاتجاهات الإصلاح السياسي في جريدة الصباح التي بين فيها حيازة فئة الإصلاح الدستوري [١٤] على المرتبة الاولى بنسبة (٣١.٨٢%) ، فيما حازت فئة الاصلاح الحكومي [١٥]على المرتبة الثانية بنسبة (٢٨.٤٠%) ، في حين جاءت في المرتبة الثالثة فئة الاصلاح المالي والاداري [١٦] بنسبة (٢٦.١٤%) ، اما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت فئة الاصلاح الامني والمجتمعي بنسبة (١٣.٦٤%) ، والشكل (١) يوضح ذلك .

شكل (١)
الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح السياسي في جريدة الصباح

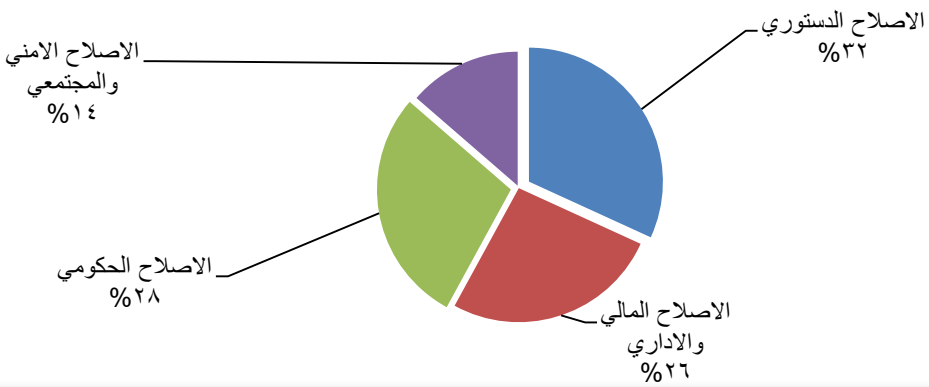

جدول (٣)

اتجاهات الإصلاح الدستوري في جريدة الصباح

ت	اتجاهات الإصلاح الدستوري	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	إعادة النظر بقانون الانتخابات .	١٣	%٦٤.٤٢	الأولى
٢.	تفعيل قانون من أين لك هذا ؟	٥	%١٧.٨٦	الثانية
٣.	تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة .	٥	%١٧.٨٦	الثانية
٤.	تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني	٣	%١٠.٧١	الثالثة
٥.	قانون العفو العام	٢	%٧.١٥	الرابعة
	المجموع	٢٨	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري التي توضح حيازة فئة اعادة النظر في الانتخابات على المرتبة الاولى بنسبة (٦٤.٤٢%) فيما حازت فئة تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة وفئة تفعيل قانون من اين لك هذا المرتبة الثانية مناصفة بنسبة (١٧.٨٦%)، بينما جاءت فئة تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني على المرتبة الثالثة بنسبة (١٠.٧١%)، اما في المرتبة الاخير فقد جاءت الفئة المتعلقة بقانون العفو العام بنسبة (٧.١٥%%)، والشكل (٢) يوضح ذلك .

شكل (٢)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة الصباح

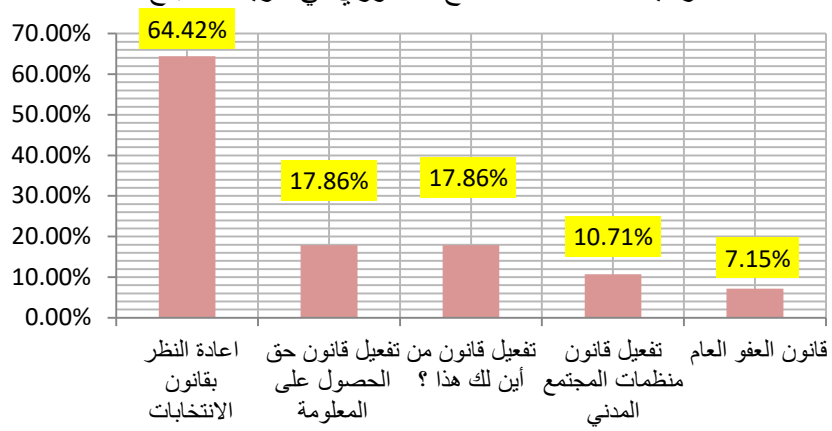

جدول (٤)

اتجاهات اصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته في جريدة الصباح

ت	اتجاهات الاصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	تقويم الترهل الحكومي وتقليص الوزارات	٨	%٢٣	الاولى
٢.	إيقاف التدخلات الخارجية بالعمل الحكومي واستقلالية السيادة	٨	%٢٣	الاولى
٣.	استقلال الوزارات والقضاء ومفوضية الانتخابات	٥	%٢٠	الثانية
٤.	معالجة تراجع الخدمات والاداء الحكومي	٤	%١٦	الثالثة
	المجموع	٢٥	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الرئيسة لاتجاهات اصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته في جريدة الصباح ، اذ حازت فئتا تقويم الترهل الحكومي وتقليص الوزارات و ايقاف التدخلات الخارجية بالعمل الحكومي واستقلالية السيادة على المرتبة الاولى بنسبة (٢٣%) مناصفة لكل منهما ، اما في المرتبة الثانية فقد جاءت فئة استقلال الوزارات والقضاء ومفوضية الانتخابات بنسبة (٢٠%)، فيما حازت فئة معالجة تراجع الخدمات والاداء الحكومي على المرتبة الثالثة بنسبة (١٦%)، بينما لم تحز فئة اعادة العلاقة بين الاقليم والمركز آي مرتبة تذكر، والشكل (٣) يوضح ذلك.

شكل (٣)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة الصباح

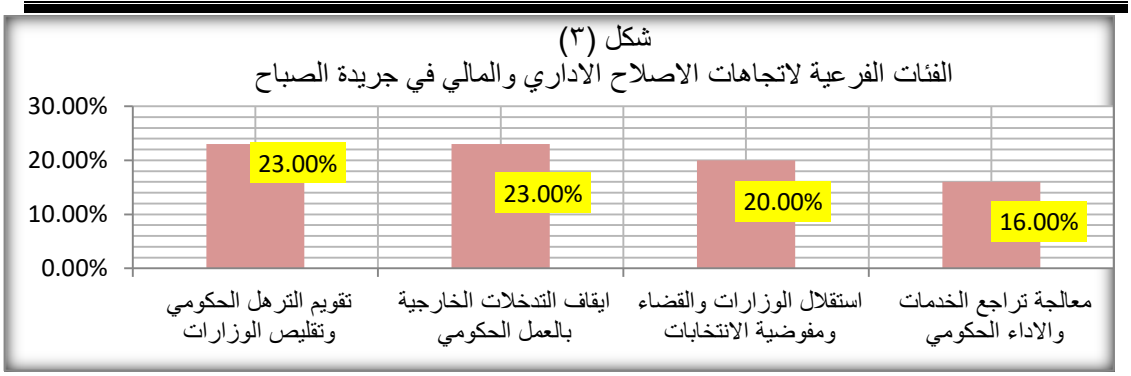

الجدول (٥)

اتجاهات الاصلاح المالي والاداري في جريدة الصباح

ت	اتجاهات الاصلاح الاداري والمالي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**اعمار المناطق المنكوبة واعادة النازحين**	١٣	%٥٦.٥٢	الاولى
٢.	**محاسبة سارقي المال العام ومستغلّي المناصب الوظيفية**	٤	%١٧.٣٩	الثانية
٣.	**المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب الحكومية**	٤	%١٧.٣٩	الثانية
٤.	**شؤون الطاقة وادارة الثروة النفطية**	٢	%٨.٧٠	الثالثة
	المجموع	٢٣	%١٠٠	---

يوضح الجدول الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة الصباح ، اذ جاءت فئة اعمار المناطق المنكوبة واعادة النازحين في المرتبة الاولى بنسبة (٥٦.٥٢%) ، وحصلت فئتا محاسبة سارقي المال العام ومستغلي المناصب الحكومية المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب الحكومية على المرتبة الثالثة بنسبة (١٧.٣٩%) منصفة لكل منهما، فيما جاءت في المرتبة الثالثة فئة شؤون الطاقة وادارة الثروة النفطية بنسبة (٨.٧٠%) ، والشكل (٤) يبين ذلك .

شكل (٤)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة الصباح

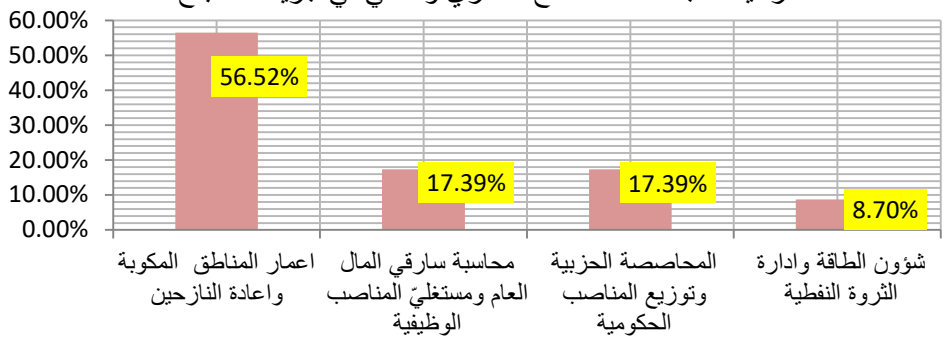

الجدول (٦)

اتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي في جريدة الصباح

ت	اتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**الحشد الشعبي**	٥	%٤١.٦٦	الاولى
٢.	**حصر السلاح بيد اجهزة الحكومة حصرا والتصدي للارهاب**	٣	%٢٥	الثانية
٣.	**التصدي للبطالة**	٣	%٢٥	الثانية
٤.	**حماية منتسبي الدولة من التهديدات العشائرية والحزبية والمجاميع المسلحة**	١	%٨.٣٤	الثالثة
	المجموع	١٢	%١٠٠	---

يبين الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي في جريدة الصباح ، اذ جاءت فئة الحشد الشعبي على المرتبة الاولى بنسبة (٤١.٦٦%) اما في المرتبة الثانية فقد جاءت فئتا حصر السلاح بيد اجهزة الحكومة حصراً والتصدي للارهاب مناصفة مع فئة التصدي للبطالة بنسبة (٢٥%)، اما فئة حماية منتسبي الدولة من التهديدات العشائرية والحزبية والمجاميع فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦.٦٧%) ، والشكل (٥) يعرض ذلك .

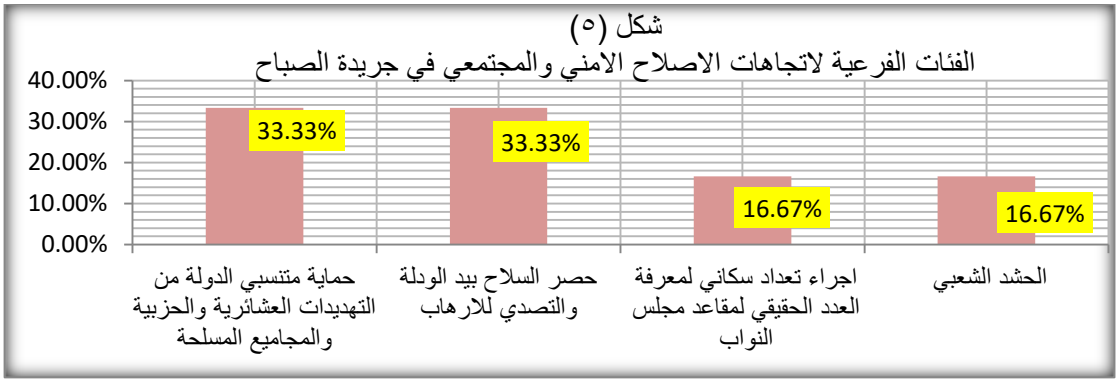

ثانياً : اتجاهات مقالات واعمدة جريدة العدالة ازاء الاصلاح السياسي :

الجدول (٧)

الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح السياسي في جريدة العدالة

	الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح السياسي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**الاصلاح الدستوري**	٤٩	%٣٦.٨٤	الاولى
٢.	**الاصلاح المالي والاداري**	٣٩	%٢٩.٣٢	الثانية
٣.	**الاصلاح الحكومي**	٣٣	%٢٤.٨١	الثالثة
٤.	الاصلاح الامني والمجتمعي	١٢	%٩.٠٣	الرابعة
	المجموع	١٣٣	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الرئيسة لاتجاهات الإصلاح السياسي في جريدة العدالة التي بين فيها حيازة فئة الإصلاح الدستوري[١٧] على المرتبة الاولى بنسبة (٣.٨٤%) ، فيما حازت فئة الاصلاح المالي والاداري[١٨] على المرتبة الثانية بنسبة (٢٩.٣٢%) ، في حين جاءت في المرتبة الثالثة فئة الاصلاح الحكومي[١٩] بنسبة (٢٤.٨١%) ، اما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت فئة الاصلاح الامني والمجتمعي[٢٠] بنسبة (٩.٠٣%) ، والشكل (٦) ادناه يوضح ذلك .

شكل (٦)
الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح السياسي في جريدة العدالة

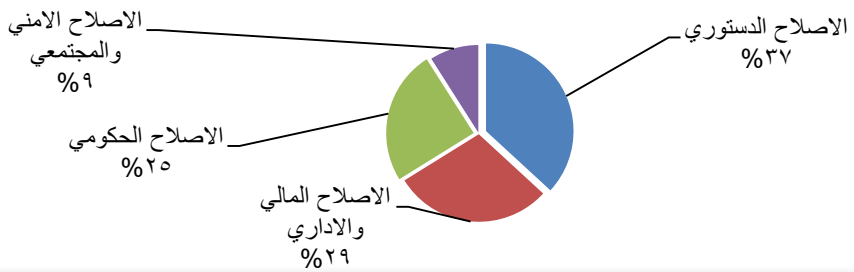

جدول (٨)

اتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة العدالة

ت	اتجاهات الاصلاح الدستوري	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**اعادة النظر بقانون الانتخابات .**	٢١	%٤٢.٨٦	الاولى
٢.	**تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة**	١٢	%٢٤.٤٩	الثانية
٣.	**تفعيل قانون من أين لك هذا ؟**	١١	%٢٢.٤٤	الثالثة
٤.	**تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني**	٤	%٨.١٦	الرابعة
٥.	**قانون العفو العام**	١	%٢.٠٥	الخامسة
المجموع		٤٩	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري التي توضح حيازة فئة اعادة النظر في الانتخابات على المرتبة الاولى بنسبة (٤٢.٨٦%) فيما حازت فئة تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة المرتبة الثانية بنسبة (٢٤.٤٩%) ، وجاءت فئة تفعيل قانون من أين لك هذا على المرتبة الثالثة بنسبة (٢٢.٤٤%)، بينما جاءت فئة تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني على المرتبة الرابعة بنسبة (٨.١٦%)، اما في المرتبة الاخير فقد جاءت الفئة المتعلقة بقانون العفو العام بنسبة (٢.٠٥%) ، والشكل (٧) يوضح ذلك .

شكل (٧)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة العدالة

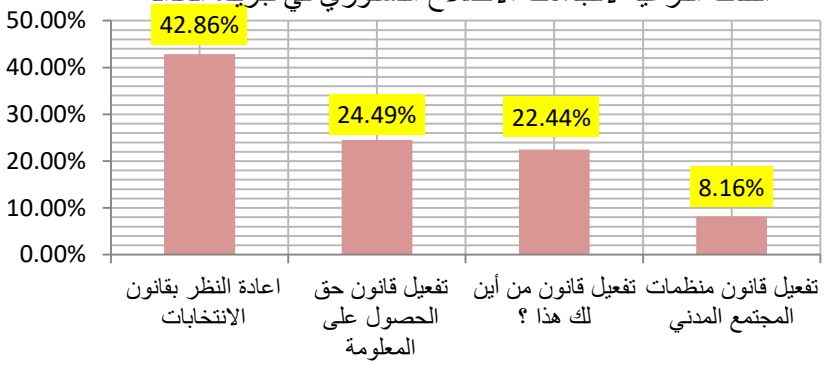

الجدول (٩)

اتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة العدالة

ت	اتجاهات الاصلاح الاداري والمالي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	**المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب الحكومية .**	١٢	%٣٠.٧٧	الاولى
٢	**اعمار المناطق المنكوبة واعادة النازحين**	١١	%٢٨.٢١	الثانية
٣	**محاسبة سارقي المال العام ومستغلّي المناصب الوظيفية**	١١	%٢٨.٢١	الثانية
٤	**شؤون الطاقة وادارة الثروة النفطية**	٥	%١٢.٨٢	الثالثة
	المجموع	٣٩	%١٠٠	---

يوضح الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة العدالة، اذ جاءت فئة المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب الحكومية على المرتبة الاولى بنسبة (٣٠.٧٧%) ، فيما جاءت في المرتبة الثانية فئتا اعمار المناطق المنكوبة واعادة النازحين، ومحاسبة سارقي المال العام ومستغلي المناصب الحكومية على المرتبة الثانية بنسبة (٢٨.٢١%) لكل منهما ، بينما حازت على المرتبة الثالثة فئة شؤون الطاقة وادارة الثروة النفطية بنسبة (١٢.٨٢%) ، والشكل (٨) يبين ذلك .

شكل (٨)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة العدالة

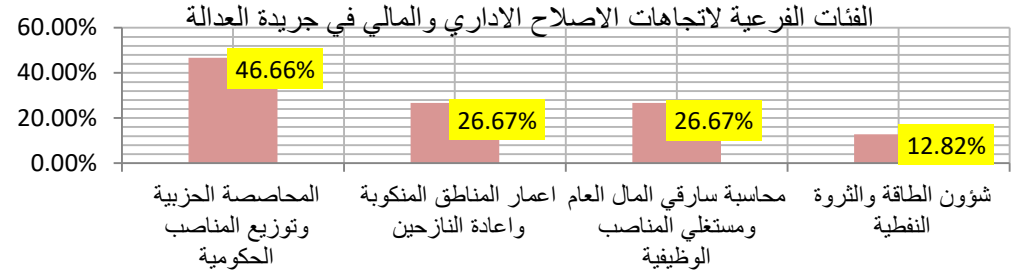

الجدول (١٠)

اتجاهات الاصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته في جريدة العدالة

ت	اتجاهات الاصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**تقويم الترهل الحكومي وتقليص الوزارات**	٩	%٢٧.٢٧	الاولى
٢.	**إيقاف التدخلات الخارجية بالعمل الحكومي واستقلالية السيادة**	٩	%٢٧.٢٧	الاولى
٣.	**استقلال الوزارات والقضاء ومفوضية الانتخابات**	٧	%٢١.٢٢	الثانية
٤.	**معالجة تراجع الخدمات والاداء الحكومي**	٦	%١٨.١٨	الثالثة
٥.	**إعادة العلاقة بين الإقليم والمركز .**	٢	%٦.٠٦	الرابعة
	المجموع	٣٣	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الرئيسة لاتجاهات اصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته في جريدة العدالة ، اذ حازت فئتا تقويم الترهل الحكومي وتقليص الوزارات و ايقاف التدخلات الخارجية بالعمل الحكومي واستقلالية السيادة على المرتبة الاولى بنسبة (٢٧.٢٧%) مناصفة لكل منهما ، اما في المرتبة الثانية فقد جاءت فئة استقلال الوزارات والقضاء ومفوضية الانتخابات بنسبة (٢١.٢٢%) ، فيما حازت فئة معالجة تراجع الخدمات والاداء الحكومي على المرتبة الثالثة بنسبة (١٨.١٨%)، بينما جاءت فئة اعادة العلاقة بين الاقليم والمركز على المرتبة الاخيرة بنسبة (٦.٠٦%) ، والشكل (٩) يوضح ذلك .

شكل (٩)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة العدالة

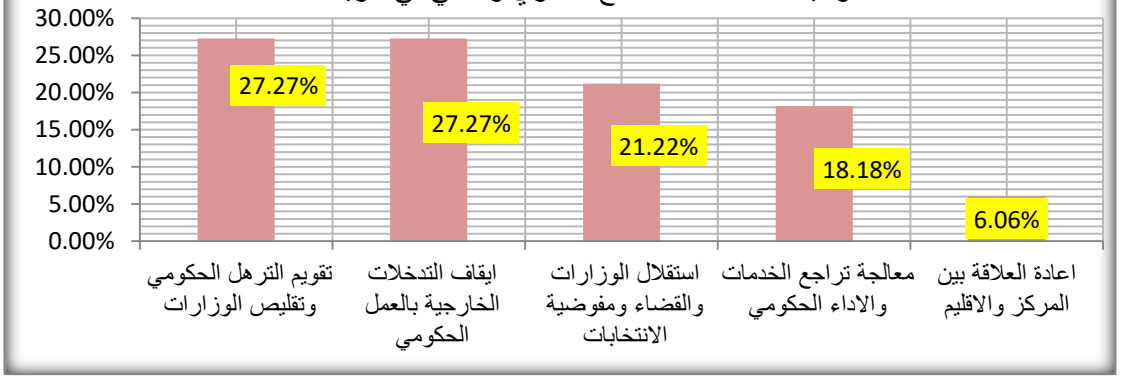

الجدول (١١)

اتجاهات الإصلاح الأمني والمجتمعي في جريدة العدالة

ت	اتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**حماية منتسبي الدولة من التهديدات العشائرية والحزبية والمجاميع المسلحة**	٤	%٣٣.٣٣	الاولى
٢.	**حصر السلاح بيد اجهزة الحكومة حصرا والتصدي للارهاب**	٤	%٣٣.٣٣	الاولى
٣.	**اجراء تعداد سكاني لمعرفة العدد الحقيقي لمقاعد مجلس النواب**	٢	%١٦.٦٧	الثانية
٤.	**الحشد الشعبي**	٢	%١٦.٦٧	الثانية
	المجموع	١٢	%١٠٠	---

يبين الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي في جريدة العدالة ، اذ جاءت فئة حماية منتسبي الدولة من التهديدات العشائرية والحزبية والمجاميع المسلحة على المرتبة الاولى مناصفة مع فئة حصر السلاح بيد اجهزة الحكومة والتصدي للارهاب بنسبة (٣٣.٣٣%) اما في المرتبة الثانية فقد جاءت فئتا اجراء تعداد سكاني لمعرفة العدد الحقيقي لمقاعد مجلس النواب وفئة الحشد الشعبي في المرتبة الثانية بنسبة (١٦.٦٧%) ، فيما لم نجد اي نسبة تذكر لفئة التصدي للبطالة ، والشكل (١٠) ادناه يعرض ذلك .

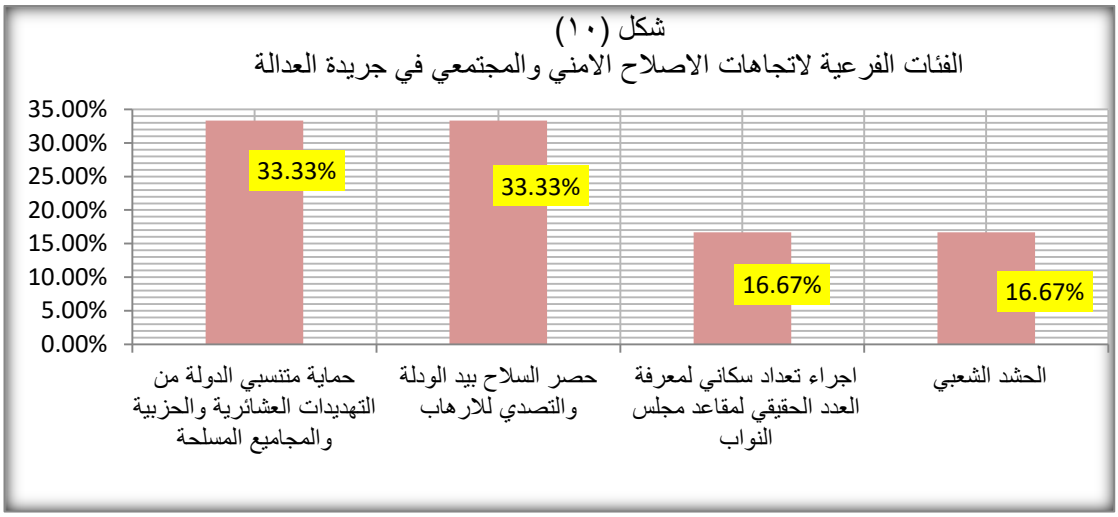

ثالثاً : اتجاهات مقالات واعمدة جريدة المشرق ازاء الاصلاح السياسي :

الجدول (١٢)

الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح السياسي في جريدة المشرق

ت	الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح السياسي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**الاصلاح المالي والاداري**	٤٥	%٥١.١٤	الاولى
٢.	**الاصلاح الحكومي**	٢٠	%٢٢.٧٣	الثانية
٣.	**الاصلاح الدستوري**	١٥	%١٧.٠٤	الثالثة
٤.	الاصلاح الامني والمجتمعي	٨	%٩.٠٩	الرابعة
	المجموع	٨٨	%١٠٠	---

يعرض الجدول أعلاه الفئات الرئيسة لاتجاهات الإصلاح السياسي في جريدة المشرق ، إذ حازت فئة الإصلاح المالي والإداري[٢١] على المرتبة الأولى بنسب (٥١.١٤%)، فيما جاءت فئة الإصلاح الحكومي[٢٢] بنسبة تبتعد لم تتجاوز (٢٢.٧٣%)،

بينما حازت فئتا الإصلاح الدستوري [٢٣] على نسبة (١٧.٠٤%) لتأتي في المرتبة الثالثة، فيما جاءت فئة الاصلاح الأمني والمجتمعي[٢٤] في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (٩.٠٩%)، والشكل (١١) ادناه يوضح ذلك.

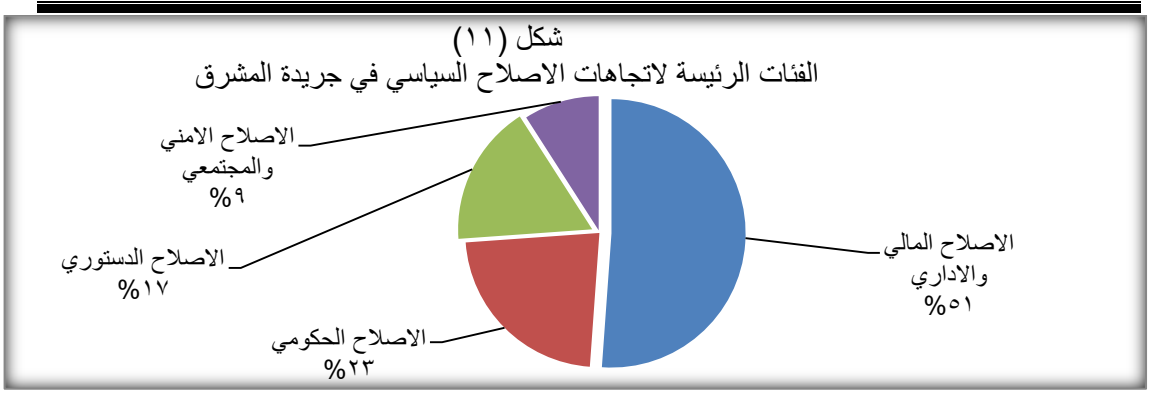

الجدول (١٣)

الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة المشرق

ت	اتجاهات الاصلاح الاداري والمالي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**محاسبة سارقي المال العام ومستغليّ المناصب الوظيفية.**	٢١	٤٦.٦٦%	الاولى
٢.	**اعمار المناطق المنكوبة واعادة النازحين**	١٢	٢٦.٦٧%	الثانية
٣.	**المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب الحكومية**	١٢	٢٦.٦٧%	الثالثة
	المجموع	٤٥	١٠٠%	---

يوضح الجدول أعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الإصلاح الإداري والمالي في جريدة المشرق والذي بين حيازة فئة محاسبة سارقي المال العام ومستغلي المناصب الوظيفية المرتبة الأولى بنسبة (٤٦.٦٦%) ، فيما حازت فئة إعمار المناطق المنكوبة وإعادة النازحين المرتبة الثانية بنسبة (٢٦.٦٧%) ، اما فئة المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب الحكومية فقد حازت على المرتبة الثالثة بنسبة (٢٦.٦٧%) ، فيما لم تحز فئة شؤون الطاقة وإدارة الثروة النفطية على اي نسبة تذكر ، والشكل (١٢) ادناه يوضح ذلك .

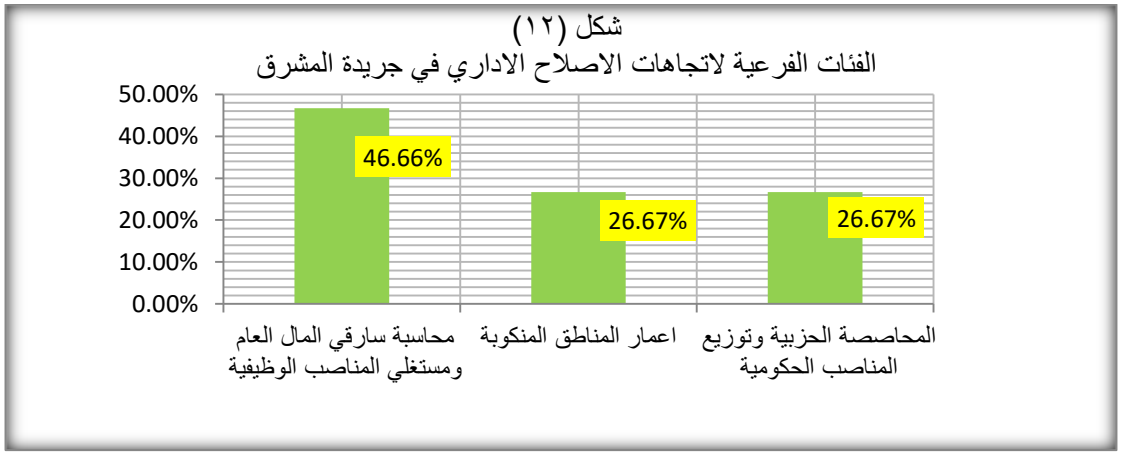

الجدول (١٤)

الفئات الفرعية لاتجاهات الإصلاح الأداء الحكومي واستقلاليته في جريدة المشرق

ت	اتجاهات الإصلاح الأداء الحكومي واستقلاليته	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	**تقويم الترهل الحكومي وتقليص الوزارات**	٩	%٤٥	الاولى
٢	**إيقاف التدخلات الخارجية بالعمل الحكومي واستقلالية السيادة**	٥	%٢٥	الثانية
٣	**معالجة تراجع الخدمات والأداء الحكومي**	٣	%١٥	الثالثة
٤	**استقلال الوزارات والقضاء ومفوضية الانتخابات**	٣	%١٥	الثالثة
	المجموع	٢٠	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته في جريدة المشرق ، اذ حازت فئة تقويم الترهل الحكومي وتقليص الوزارات المرتبة الاولى بنسبة (٤٥%) ، فيما جاءت فئة ايقاف التدخلات الخارجية بالعمل الحكومي واستقلالية السيادة المرتبة الثانية بنسبة (٢٥%)، بينما جاءت فئتا معالجة تراجع الخدمات والاداء الحكومي واستقلال الوزارات ومفوضية الانتخابات في المرتبة الثالثة مناصفة بنسبة (١٥%) ، فيما لم تحز فئة اعادة العلاقة بين المركز والاقليم على اي نسبة تذكر ، والشكل (١٣) ادناه يوضح ذلك .

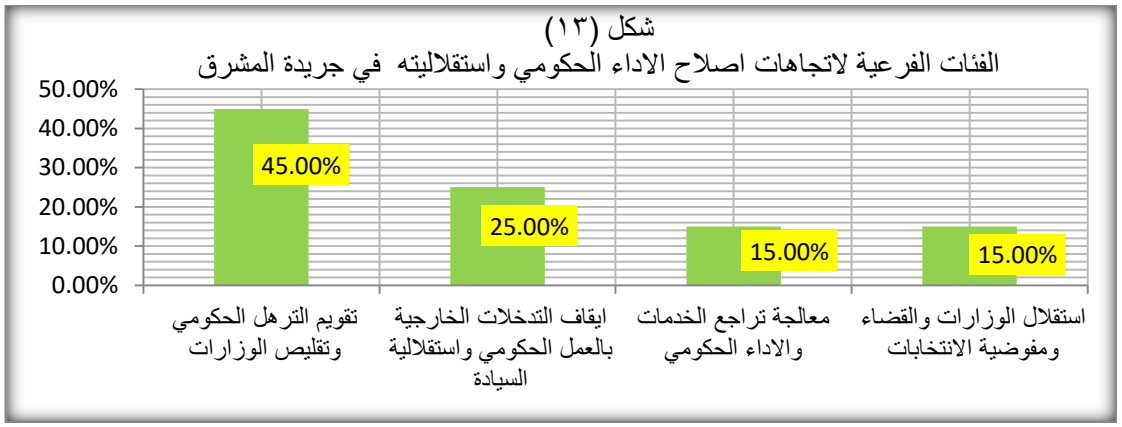

الجدول (١٥)

الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة المشرق

ت	اتجاهات الاصلاح الدستوري	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**تفعيل قانون من أين لك هذا ؟**	٦	%٤٠	الاولى
٢.	**تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة**	٣	%٢٠	الثانية

٣.	**إعادة النظر بقانون الانتخابات**	٣	%٢٠	الثالثة
٤.	**تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني**	٣	%٢٠	الرابعة
	المجموع	١٥	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة المشرق والذي تضمن حيازة فئة تفعيل قانون من أين لك هذا على المرتبة الاولى بنسبة (٤٠%) فيما جاءت الفئات الثلاثة الاخيرة والمتمثلة بفئة تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة ، وفئة اعادة النظر بقانون الانتخابات، وفئة تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني في المرتبة الثانية مناصفة ؛ وبنسبة (٢٠%) لكل منها ، فيما لم نجد حيازة فئة تفعيل قانون العفو العام على اي نسبة تذكر ، والشكل (١٤) ادناه يوضح ذلك .

شكل (١٤)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة المشرق

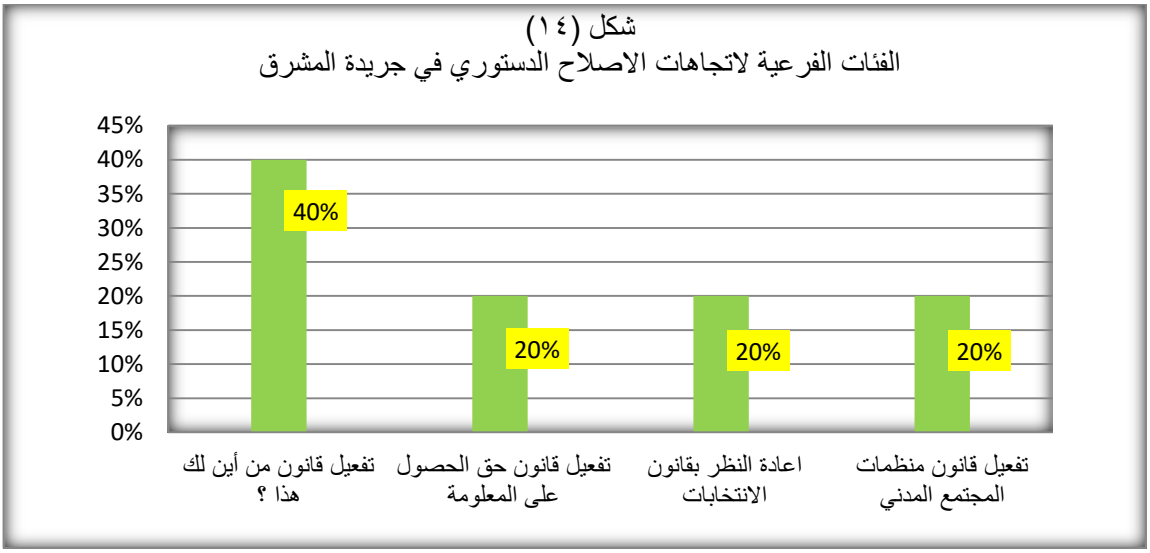

الجدول (١٦)

الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي في جريدة المشرق

ت	اتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**حصر السلاح بيد اجهزة الحكومة والتصدي للارهاب**	٤	%٥٠	الاولى
٢.	**الحشد الشعبي**	٢	%٢٥	الثانية
٣.	**التصدي للبطالة**	٢	%٢٥	الثانية
	المجموع	٨	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي في جريدة المشرق والمتضمن حيازة فئة المطالبة بحر السلاح بيد الدولة على المرتبة الاولى بنسبة (٥٠%) ، في حين جاءت فئتا التصدي للبطالة وفئة الحشد الشعبي على المرتبة الثانية

مناصفة بنسبة (٢٥%) في حين لم تحز فئة اجراء تعداد سكاني لمعرفة العدد الحقيقي لمقاعد مجلس النواب على اي فئة تذكر ، والشكل (١٥) يبين ذلك .

شكل (١٥)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي في جريدة المشرق

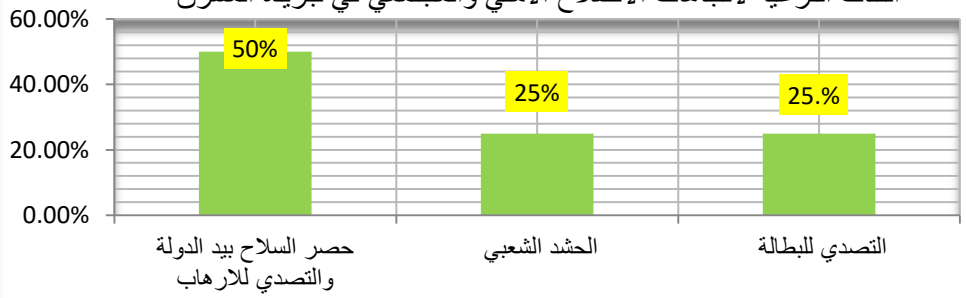

رابعاً : اتجاهات مقالات اعمدة جريدة التآخي ازاء الاصلاح السياسي :

الجدول (١٧)

الفئات الرئيسة لاتجاهات الإصلاح السياسي في جريدة التآخي

ت	الفئات الرئيسة لاتجاهات الإصلاح السياسي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**الإصلاح المالي والإداري**	٥٣	%٣٩.٨٥	الاولى
٢.	**الإصلاح الدستوري**	٤٦	%٣٤.٥٩	الثانية
٣.	**الإصلاح الأمني والمجتمعي**	١٨	%١٣.٥٣	الثالثة
٤.	الإصلاح الحكومي	١٦	%١٢.٠٣	الرابعة
	المجموع	١٣٣	%١٠٠	---

يعرض الجدول أعلاه الفئات الرئيسة لاتجاهات الإصلاح السياسي في جريدة التآخي ، التي تمثلت بحيازة فئة الإصلاح المالي والإداري[٢٥] على المرتبة الأولى بنسبة (٣٩.٨٥%) ، وفئة الإصلاح الدستوري[٢٦] في المرتبة الثانية وبنسبة (٣٤.٥٩%) ، فيما جاءت فئة الإصلاح الأمني والمجتمعي[٢٧] على المرتبة الثالثة بنسبة (١٣.٥٣%) ، أما في المرتبة الرابعة والأخيرة فقد جاءت فئة الإصلاح الحكومي[٢٨] وبنسبة (١٢.٠٣%) ، والشكل (١٦) أدناه يوضح ذلك .

شكل (١٦)
الفئات الرئيسة لاتجاهات الاصلاح السياسي في جريدة التآخي

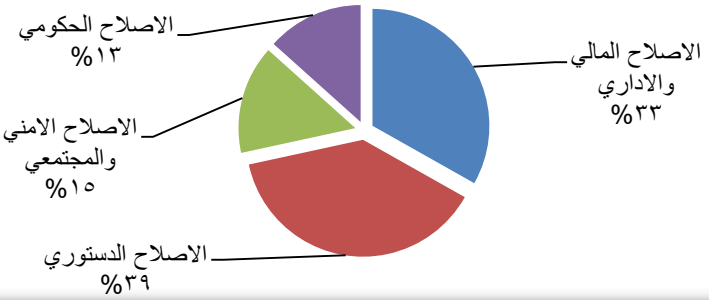

الجدول (١٨)

الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة التآخي

ت	اتجاهات الاصلاح الاداري والمالي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**محاسبة سارقي المال العام ومستغليّ المناصب الوظيفية.**	٢٥	%٤٧.١٧	الاولى
٢.	**اعمار المناطق المنكوبة واعادة النازحين**	١٧	%٣٢.٠٨	الثانية
٣.	**المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب الحكومية**	٨	%١٥.٠٩	الثالثة
٤.	**شؤون الطاقة وادارة الثروة النفطية**	٣	%٥.٦٦	الرابعة
المجموع		٥٣	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الاداري والمالي في جريدة التآخي، اذ نالت فئة محاسبة سارقي المال العام ومُستغلي المناصب الوظيفية على المرتبة الاولى بنسبة (٤٧.١٧%) ، في حين جاءت فئة اعمار المناطق المنكوبة واعادة النازحين على المرتبة الثانية بنسبة (٣٢.٠٨) ، اما في المرتبة الثالثة فقد جاءت فئة المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب الحكومية بنسبة (١٥.٠٩%)، اما في المرتبة الاخيرة فقد نالت فئة الثروة النفطية بنسبة (٥.٦٦%) . والشكل (١٧) يوضح ذلك .

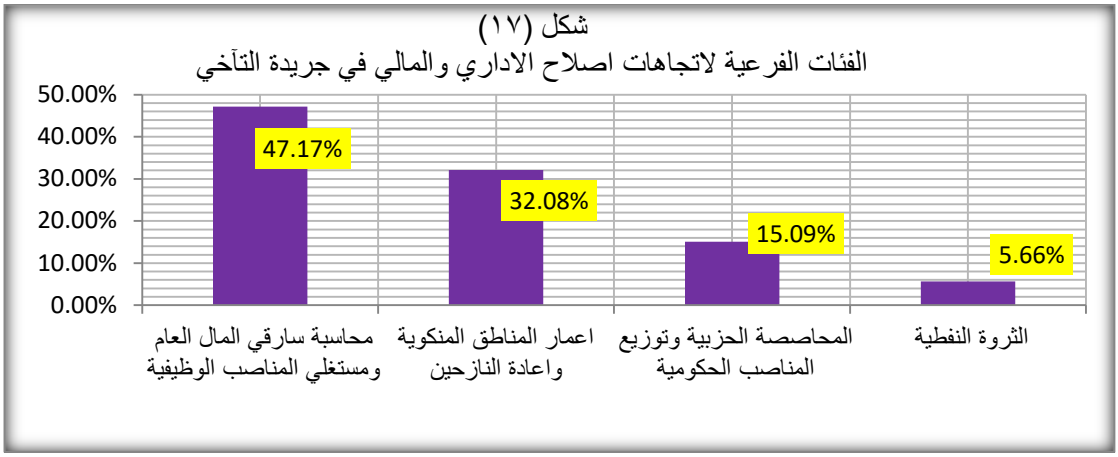

الجدول (١٩)

الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة التآخي

ت	اتجاهات الاصلاح الدستوري	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**اعادة النظر بقانون الانتخابات**	١٨	%٣٩.١٣	الاولى
٢.	**تفعيل قانون من أين لك هذا ؟**	١٦	%٣٤.٧٨	الثانية
٣.	**. تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة**	٦	%١٣.٠٥	الثالثة
٤.	**تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني**	٥	%١٠.٨٧	الرابعة
٥.	**قانون العفو العام**	١	%٢.١٧	الخامسة
	المجموع	٤٦	%١٠٠	---

يعرض الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري والمتضمنة حيازة فئتا اعادة النظر بقانون الانتخاب علة المرتبة الاولى بنسبة (٣٩.١٣%) ، في حين جاءت فئة تفعيل قانون من أين لك هذا؟ في المرتبة الثانية بنسبة (٣٤.٧٨%) ، بينما جاءت فئة تفعيل حق الحصول على المعلومة على المرتبة الثالثة بنسبة (١٣.٠٥%) ، اما فئة تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (١٠.٨٧%) ، فيما جاءت فئة قانون العفو العام بنسبة (٢.١٧%) وفي المرتبة الخامسة والاخيرة ، والشكل (١٨) يوضح ذلك .

شكل (١٨)
الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الدستوري في جريدة التآخي

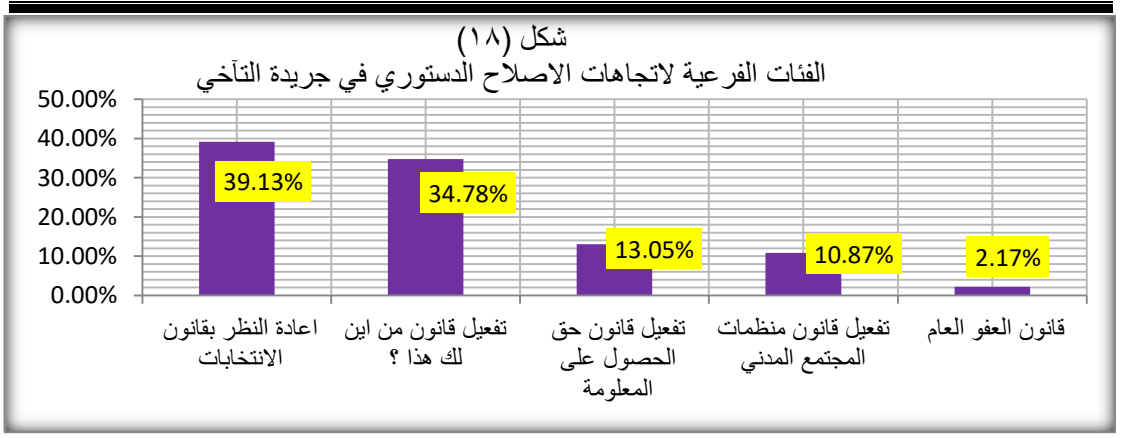

الجدول (٢٠)

الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي في جريدة التآخي

ت	اتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	**حماية منتسبي الدولة من التهديدات العشائرية والحزبية والمجاميع المسلحة**	٩	%٥٦.٢٥	الاولى
٢	**حصر السلاح بيد اجهزة الحكومة حصرا والتصدي للارهاب**	٥	%٣١.٢٥	الثانية
٣	**التصدي للبطالة**	٢	%١٢.٥	الثالثة
	المجموع	١٦	%١٠٠	---

يبين الجدول اعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الاصلاح الامني والمجتمعي في جريدة التآخي والمتضمن حيازة فئة حماية منتسبي الدولة من التهديدات العشائرية والحزبية والمجاميع المسلحة في المرتبة الاولى بنسبة (٥٦.٢٥%)، اما فئة حصر السلاح بيد اجهزة الحكومة حصراً والتصدي لارهاب فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (٣١.٢٥%) ، فيما حازت فئة المطالبة بالتصدي للبطالة فقد جاءت في المرتبة الثالثة والاخيرة بنسبة (١٢.٥%)، فيما لم نجد اي نسبة تذكر لفئتا اجراء التعداد السكاني لمعرفة عدد مقاعد مجلس النواب والفئة المتعلقة بالحشد الشعبي ، والشكل (١٩) يوضح ذلك .

شكل (١٩)
الفئات الفرعية لاتجاهات اصلاح الامني والمجتمعي في جريدة التآخي

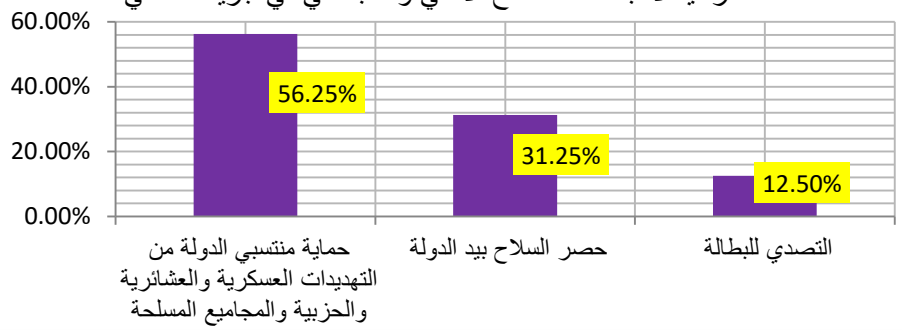

الجدول (٢١)

اتجاهات الاصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته في جريدة التآخي

ت	اتجاهات الاصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١.	**تقويم الترهل الحكومي وتقليص الوزارات**	٥	%٣١.٢٥	الاولى
٢.	**العلاقة بين الإقليم والمركز**	٥	%٣١.٢٥	الاولى
٣.	**معالجة تراجع الخدمات والاداء الحكومي .**	٤	%٢٥	الثانية
٤.	**إيقاف التدخلات الخارجية بالعمل الحكومي واستقلالية السيادة**	١	%٦.٢٥	الثالثة
٥.	**استقلال الوزارات والقضاء ومفوضية الانتخابات**	١	%٦.٢٥	الثالثة
	المجموع	١٦	%١٠٠	---

يوضح الجدول أعلاه الفئات الفرعية لاتجاهات الإصلاح الحكومي واستقلاليته والتي تبين حيازة فئتا تقويم الترهل الحكومي وتقليص الوزارات وفئة العلاقة بين الإقليم والمركز على المرتبة الأولى مناصفة بنسبة (٣١.٢٥%) ، أما فئة معالجة تراجع الخدمات والأداء الحكومي فقد جاء في المرتبة الثانية وبنسبة (٢٥%) ، في حين جاءت في المرتبة الثالثة فئتا إيقاف التدخلات الخارجية بالعمل الحكومي واستقلالية السيادة ، واستقلالية الوزارات والقضاء ومفوضية الانتخابات بنسبة (٦.٢٥%) لكل منهما ، والشكل (٢٠) يوضح ذلك .

شكل (٢٠)
الفئات الفرعية لاتجاهات اصلاح االاداء الحكومي واستقلاليته في جريدة التآخي

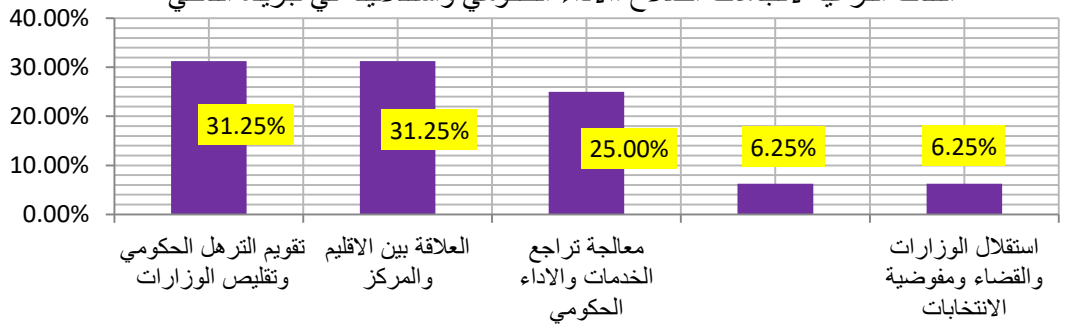

النتائج :

١- أهتمت جريدتا الصباح والعدالة بالمصالحة الوطنية عبر تناولها مضمون مقالات صحفية تهتم بمدخل الاصلاح الدستوري بنسبة متقاربة لكل منهما تراوحت بين (٣١_٣٦%) ، مقابل تراجع تلك الفئة في مضامين مقالات جريدتي المشرق الى المرتبة الثانية ، وفي جريدة التآخي الى المرتبة الثالثة.

٢- ركزت جريدتا الصباح والمشرق على مدخل اصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته بنسبة تراوحت بين (٢٢-٢٨%) ليأتي في المرتبة الثانية لكل منهما ، بينما تراجع الاهتمام في مدخل اصلاح الاداء الحكومي واستقلاليته الى المرتبة الثالثة في مقالات جريدة العدالة واعمدتها، والى المرتبة الاخيرة في مقالات جريدة التآخي واعمدتها .

٣- حاز مدخل الاصلاح المالي والاداري المرتبة الاولى في جريدتي المشرق والتآخي ، بينما تراجع الاهتمام به في مقالات جريدة العدالة واعمدتها الى المرتبة الثانية ، والى المرتبة الثالثة في مقالات جريدة الصباح واعمدتها.

٤- نال مدخل الاصلاح الامني والمجتمعي المراتب المتأخرة في مجتمع البحث اجمالا ، لاسيما في جرائد الصباح والمشرق والعدالة الوارد فيهما في المرتبة الاخيرة ، ثم لنشخص أهتماما اكثر من ذلك بقليل في جريدة التآخي كما يتضح من نيله المرتبة الثالثة من بين مجموع المداخل الاخرى للمصالحة الوطنية في تلك الجريدة .

الاحالات

[١]) جبر مجيد العتابي ، طرق البحث الاجتماعي ، (الموصل ، مطبوعات جامعة الموصل،١٩٩١)، ص٦٣ .

*) ينظر الملحق (١) فئات استمارة تحليل المحتوى وتعريفاتها الإجرائية .

**) اسماء الخبراء والمحكمين حسب الدرجة العلمية والأحرف الأبجدية وهم :

١. أ.د زكي حسين كفي الوردي ، كلية صدر العراق ، رئيس قسم الاعلام
٢. أ.م .د حافظ علوان حمادي ، كلية صدر العراق الجامعة الاهلية ، رئيس قسم العلوم السياسية .
٣. أ.م د حسين دبي ، كلية الاعلام ، جامعة بغداد ، قسم الصحافة الاذاعية والتلفزيونية

***) تم استخراج تقدير النسبة المئوية لكل محكم على فئات التحليل بتطبيق المعادلة الآتية :

الدرجة النهائية التي حصل عليها المحكم= $\frac{\text{عدد الفئات التي وافق عليها المحكم العلمي}}{\text{عدد الفئات الكلية الخاضعة للتحليل}} \times 100$ ، علما ان عدد الفئات الكلية الخاضعة للتحليل هي (٢٨) فئة .

****) إذ أن: ن١= عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم الأول.
ن٢ = عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم الثاني .
م =عدد الحالات التي اتفق عليها المحكم الأول والثاني .
ينظر: محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٠) ، ص٤٢٥
*****) تم اختيار (٢٨) مفردة عينة عشوائية من مجموع المقالات الخاضعة للبحث والتحليل و بنسبة (١٠%) من المجموع الكلي للمجتمع البحث والبالغ (٢٧٧) ، واعضاءها إلى محلل آخر وهي الباحثة (زينة سعد نوشي) الحاصلة على شهادة الدكتوراه في الإذاعة والتلفزيون من كلية الإعلام بجامعة بغداد .
[٢]) شيماء ذو الفقار زغيب، مناهج البحث الاستخدامات الاحصائية في الدراسات الاعلامية ،(القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٩)،ص١٦٣
[٣]) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم المصطلحات عصر العولمة (القاهرة: الدار الثقافية للنشر ،د.ن)،ص٢٢
[٤]) خيرالدين حسيب، دور المثقفين العرب في الاصلاح الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٣٤٣،كانون الاول٢٠٠٧،ص٧.
[٥]) احمد يوسف القرعي ، دور المجتمع المدني في الاصلاح العربي ،مجلة السياسة الدولية، الاهرام،العدد١٥٦ نيسان ،٢٠٠٤،ص ٩٥.
[٦]) محمد توهيل، الاجتماع السياسي- الديمقراطية مالها وما عليها، بيروت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،٢٠٠١،ص٥٢٨
[٧]) فوزي خليل غزال، الدستور كمدخل للإصلاح، مجلة الديمقراطية ،الاهرام ،العدد ١٣،كانون الثاني، ٢٠٠٤،ص١٢٥-١٢٦
[٨]) جابر عصفور، محسن يوسف ، قضايا الاصلاح العربي ،منتدى الاصلاح العربي ،الاسكندرية،٢٠٠٥،ص٥٥.
[٩]) محمد عبد الفضيل ،مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، العدد٣٠٩،تشرين الثاني ،٢٠٠٤،ص٣٤-٣٥
[١٠]) المصدر نفسه.
[١١]) الاصلاح وحقوق الانسان في العالم العربي ، منطلقات اساسية ،المؤتمر الثاني للإصلاح العربي ،التجارب الناجعة،٢٠٠٥،ص٣٩.
[١٢]) احمد فتحي سرور،ا لديمقراطية وحقوق الانسان والتنوع الثقافي، مجلة مجلس الشعب، القاهرة،العدد٢٢، اذار٢٠٠٦،ص٤-٥.
[١٣]) المصدر نفسه.
[١٤]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٣/٢٢، ٢٠١٦/٤/١٧ ،٢٠١٦/٣/٢٢ ،٢٠١٦/٥/١٧، ٢٠١٦/٥/٣١
[١٥]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٣/٢٢ ، ٢٠١٦/٣/١٢، ٢٠١٦/٤/٣، ٢٠١٦/٥/٨، ٢٠١٦/٥/١٣ ، ٢٠١٦/٥/٢٣ .
[١٦]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ :٢٠١٦/٣/٢، ٢٠١٦/٣/١٢، ٢٠١٦/٤/٣ ، ٢٠١٦/٤/٢٥، ٢٠١٦/٥/١٦ ، ٢٢/ ٥/ ٢٠١٦ .
[١٧]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٤/٤، ٢٠١٦/٤/١٢، ٤/٢١/ ٢٠١٦ ، ٤/٣٠/ ٢٠١٦ ، ٢٠١٦/٤/٢٤ ، ٢٠١٦/٥/١٢ .
[١٨]) للاستدلال : ينظر الى مانشر بتاريخ : ٢٠١٦/٤/٧، ٢٠١٦/٥/٥ ، ٢٠١٦/٥/٩، ٥/١٧/ ٢٠١٦ ، ٢٠١٦/٥/١٩، ٢٠١٦/٥/٢٦.
[١٩]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٣/٢٢، ٤/٥/ ٢٠١٦، ٢٠١٦/٤//٤، ٢٠١٦/٤/٣٠ ، ٢٠١٦/٤/١٨، ٢٠١٦/٤/٢٦ ، ٢٠١٦/٥/٣.
[٢٠]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٣/١٧ ، ٤/١٨/ ٢٠١٦ ، ٢٠١٦/٤/١٤ ، ٢٠١٦/٤/٢١ ، ٢٠١٦/٤/٢٧، ٢٠٦١/٥/٢٨ .

[٢١]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ :٢٠١٦/٥/١٨، ٢٠١٦/٦/١٩، ٢٠١٦/٦/١٨، ٢٠١٦/٦/٢٤،
[٢٢]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٦/١٧، ٢٠١٦/٦/٢٥، ٢٠١٦//٦/٢٤.
[٢٣]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٦/٢٤، ٢٠١٦/٦/٢٢، ٢٠١٦/٦/٢١.
[٢٤]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٦/٢٠ ، ٢٠١٦/٦/١٩، ٢٠١٦/٦/٢٢.
[٢٥]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٤/٦، ٢٠١٦/٤/٣، ٢٠١٦/٤/٥، ٢٠١٦/٤/٦.
[٢٦]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٤/٤، ٢٠١٦/٤/٥ ، ٢٠١٦/٤/١٠، ٨/ ٤/ ٢٠١٦.
[٢٧]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٤/٤، ٢٠١٦/٤/٥ ، ٢٠١٦/٤/٧ ، ٢٠١٦/٤/١٧ .
[٢٨]) للاستدلال : ينظر الى ما نشر بتاريخ : ٢٠١٦/٤/٧، ٢٠١٦/٤/٦ ، ٢٠١٦/٤/١٠، ٢٠١٦/٤/١٨.